

الأزمة المالية العالمية وآليات إصلاح الاقتصاد الرأسمالي

الأستاذ الدكتور عدنان حسين يونس

جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

تعد الأزمات الاقتصادية والمالية من سمات حركة التطور في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فقد تعرض الاقتصاد الرأسمالي إلى عدد من الأزمات عبر مراحل تطوره، إلا أن أشكال الأزمات تباينت، كما تباينت آليات وأدوات الحلول، وذلك بحسب طبيعة الأزمة ومسبباتها .

وقد ساهم عدد من المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إعادة هيكلة الاقتصادات والأسواق العالمية، والظهور الواسع للاقتصاد الأمريكي كمركز استقطاب للاستثمارات وجذب الفوائض الاقتصادية العالمية، لا سيما بعد التطور الكبير الذي حصل في مجال الاستثمارات المالية وبروز الاقتصاد المالي وهيمنته على الاقتصاد السلعي، وما رافق ذلك من اتساع هائل في حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة)، التي تبحث عن فرص استثمارية لجني الأرباح العالية والسريعة في أسواق المال العالمية .

كما انتشرت دعوات الليبرالية الجديدة في تحرير الأسواق من القيود والضوابط الحكومية، واتجاه المنظمات الاقتصادية العالمية نحو دعم هذه التوجهات ونشر السياسات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بعيداً عن المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، والاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص .

وفي إطار ذلك اتجهت أزمات الاقتصاد الرأسمالي لأن تكون أزمات مالية أكثر من كونها أزمات اقتصادية، إلا أنها باتت تهدد عموم الأنشطة الاقتصادية الأخرى محلياً وعالمياً ، في ظل تعاظم دور الأنشطة المالية بشكل فاق كثيراً ما يحتاجه الاقتصاد السلعي وحركة التجارة الدولية. وقد أدى تراكم عوامل الانحراف وعدم انضباط الاستثمارات المالية إلى ظهور أزمة مالية كبيرة، وهي أزمة الرهون العقارية التي اجتاحت الاقتصاد الأمريكي منذ أيلول ٢٠٠٨ ، وانتشرت تداعياتها إلى العديد من الاقتصادات الأخرى .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد الرأسمالي العالمي أصبح ينحرف كثيراً عن آليات عمل الأنشطة المنتجة وأسس النظرية الاقتصادية في التوازن الاقتصادي الكلي. وأن الاقتصاد الأمريكي في قيادته للاقتصاد العالمي، أصبح مصدراً أساسياً لمثل هذا الانحراف من خلال تعاظم أنشطة الاقتصاد

المالي وعمليات المضاربة في السوق المالية الأمريكية، واستخدام الفوائض الاقتصادية العالمية في الإسراف بهذا النمط من الأنشطة المالية في ظل انعدام وضعف الضوابط الحكومية .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها بأن الأزمات المالية العالمية أصبحت أكثر ارتباطاً بالاقتصاد الأمريكي، وإن عدم انضباط السوق المالية الأمريكية قد فاقم من وقوع هذه الازمات، وأدى الى تعاضم العجز في الاقتصاد الأمريكي واتساعه بشكل غير حقيقي .

هدف البحث

يهدف البحث الى إبراز العلاقة بين الأزمة المالية العالمية وآليات عمل النظام الاقتصادي العالمي، والدور الذي يلعبه الاقتصاد الأمريكي في تنمية عوامل الأزمات المالية وانتشارها في العالم.

منهجية البحث

استندت منهجية البحث على الأسلوب الاستقرائي للأزمة المالية العالمية في ضوء المعطيات المستمدة من المعلومات والبيانات الاحصائية ، ومحاولة اختبار فرضية البحث من خلال الوصف التحليلي لحالة الانحراف في سلوك الأنشطة المالية والعمليات الائتمانية في الاقتصاد الأمريكي .

هيكل البحث

تضمن البحث مبحثين، خصص الاول منها لدراسة حالة (الاتساع الوهمي للاقتصاد الأمريكي وأثره في الأزمة المالية العالمية) . أما المبحث الثاني فقد تضمن محاولة لاستشراف (آفاق التحول وآليات اصلاح الاقتصاد الرأسمالي) ، وقد خلص البحث بعدد من الاستنتاجات .

المبحث الأول

الاتساع الوهمي للاقتصاد الأمريكي وأثره في الأزمة المالية

لعل إحدى السمات الأساسية لليبرالية الجديدة منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، هو ظهور الولايات المتحدة كمركز للقوة المالية والعسكرية، واتجاه السياسة الاقتصادية الجديدة نحو رفع شعار (مجتمع الوفرة والرفاهية)، حيث طالب العديد من الليبراليين الجدد، الحكومات بضرورة التوسع في تحرير الأسواق ورؤوس الأموال، وتحرير الاقتصاد عموماً ، من أجل الوصول الى (مجتمع الوفرة والرفاهية) .

وقد مكنت هذه المرحلة الاقتصاد الأمريكي من تعزيز هيمنته عالمياً على وفق المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت على النظام العالمي. ويمكن ان نتناول هذا المبحث من خلال المحاور التالية :-

أولاً : هيمنة الاقتصاد المالي و تنامي العجز في الاقتصاد الأمريكي

لقد ساهمت المتغيرات التي حصلت بعد انهيار حلف (وارشو) وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، إلى التحول نحو عالم القطبية الأحادية، واستمرت الولايات المتحدة في زيادة الإنفاق العسكري على الرغم من انتهاء مبررات سباق التسلح التي أوجبتها مرحلة الحرب الباردة، وذلك تحت تأثير (السياسة الريغانية) التي سعت الى تحقيق قدر اكبر من المزج بين القدرة العسكرية وبين مهمات نشر الأفكار الليبرالية الجديدة من اجل الحصول على اكبر قدر ممكن من مخرجات الإنفاق العسكري لدعم مكانة الاقتصاد الأمريكي في العالم* .

ومن ناحية اخرى بات الاستثمار في رأس المال المالي أكثر أهمية من الاستثمار في الإنتاج السلعي، ومن ثم فقد تطور حجم الاستثمارات المالية تطوراً كبيراً في ظل تصاعد حدة الاندماجات الاقتصادية، وبات الاقتصاد الأمريكي المركز الكبير لما أصبح يعرف بـ (الاقتصاد الرمزي) Token Economy ، حيث ان جانباً كبيراً من الاستثمارات أصبح خاضعاً لعمليات المضاربة المالية في أسواق المال العالمية وتحولت هذه الأنشطة الى نوع من الرموز والإشارات التي تجري من خلالها هذه الاستثمارات، على وفق تحرك سريع بين الفرص المتاحة الأعلى ربحاً^(١) .

ان التطورات التي حصلت في حجم الاستثمارات المالية، قد مكنت السوق المالية الأمريكية من الحصول على تدفقات كبيرة من هذه الأموال والتي تركز معظمها في المحافظ الاستثمارية قصيرة الأجل. وقد خضع هذا التوجه المالي الى السوق الأمريكية لتأثير عاملين^(٢)

١. استمرار الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية ووسيلة دفع عالمية، يفوق قيمته الحقيقية استناداً الى ما يسمى بسعر صرف الدولار الموزون بالتجارة الأمريكية الحقيقية المعتمدة على سنة اساس عام ١٩٨٠ ، وما نجم عن ذلك من تسرب للفائض الاقتصادي العالمي لصالح الاقتصاد الأمريكي .

٢. تنامي العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الأمريكي، مما يعكس النزعة الاستهلاكية في الحصول على سلع خارجية بعملة تفوق قيمتها الحقيقية، كما يعكس اثر الانفاق العسكري الواسع وانعكاساته على القدرة الحقيقية للاقتصاد الأمريكي. فخلال عقد التسعينيات ازداد العجز في الحساب

الجاري الأمريكي، من (٩١,٩) مليار دولار عام ١٩٩٠ ، الى (١٧,٤) مليار دولار عام ٢٠٠١ . ومقابل ذلك ازداد رصيد الحساب المالي والرأسمالي في ميزان المدفوعات، من (٦٩,٤) مليار دولار الى (٦١,٥) مليار دولار خلال المدة نفسها.

ان هذه الزيادة الكبيرة في عجز الحساب الجاري تم تغطيتها من خلال صافي التدفقات المالية الوافدة الى الولايات المتحدة. ومن ثم فقد ارتبط عجز الحساب الجاري الأمريكي ارتباطاً وثيقاً بتطور حجم الدين الخارجي، وأصبح يشكل ثقلًا كبيراً على كاهل الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ إجمالي رصيد الديون الخارجية المتدفقة كرؤوس اموال الى الاقتصاد الأمريكي في حدود (٩,٢) تريليون دولار، وهذا الرقم يكافئ تقريباً قيمة الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والبالغ (٩,٦) تريليون دولار، حسب إحصاءات عام ٢٠٠١ .

إن مثل هذه التدفقات المالية الواسعة على السوق المالية الأمريكية، انما هي بسبب المحتوى ألدولاري للأموال الوافدة على وفق تطور حالات الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وهيمنة السوق المالية الأمريكية على الأسواق المالية العالمية. ولاشك ان اتساع حجم القروض الخارجية وما تشكله من اعباء ، من شأنه ان يؤدي الى حصول تدهور اكبر في قيمة الدولار الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة ، الدولة الوحيدة التي تقترض بعملتها ما يعادل سنوياً ٩١% من دينها الخارجي بغية تغطية عجز الحساب الجاري من خلال صافي ديونها الخارجية التي تمثل الفرق بين التدفقات المالية الداخلة و التدفقات المالية الخارجة .

ان الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل مركزاً للرأسمالية العالمية من خلال الكتلة الدولارية المهيمنة والاستقطاب الواسع للاستثمارات المالية، والناتج المحلي الإجمالي الذي يعادل تقريباً ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي، قد دفع الاقتصاد الرأسمالي العالمي نحو الانحراف في مسار أنشطته الاقتصادية، وتمثل ذلك بحصول تراجع كبير في الأنشطة الإنتاجية الحيوية مقابل تعاظم نمو الأنشطة الخدمية والقطاعات المالية ذات المردود الربحي العالي والسريع .

لقد نمت عوامل الأزمة المالية وتطورت داخل الاقتصاد الأمريكي، وان السياسات الليبرالية الجديدة التي سعت الى ايجاد الحلول لأزمة التضخم الركودي من خلال الاندماجات الاقتصادية وانفتاح الأسواق العالمية ، قد ساهمت في زيادة حجم الانحراف في هيكل الاستثمارات العالمية لصالح الأنشطة غير المنتجة ، وتغليب عمليات المضاربة التي تدعمها الشركات متعددة الجنسيات من اجل زيادة معدل الربح لصالح الطبقة الرأسمالية الثرية التي ازدادت ثروتها بشكل كبير مع استمرار حالة الانحراف الحاصلة في هيكل الاستثمارات العالمية .

وكانت أواخر عقد التسعينيات في الولايات المتحدة أعظم فترات بناء الثروات في التاريخ الأمريكي، وقد صنع ثلثاً أثرياء الولايات المتحدة ثرواتهم الشخصية من الصفر، و مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بات الاقتصاد الأمريكي أكثر احتواءً على عدد قليل من الأثرياء ممن يمتلكون الثروات الطائلة لا يضاهيه في ذلك أي اقتصاد في العالم* ومن ثم فإن الأزمة على وفق منظورها الرأسمالي، إنما هي أزمة أصحاب رؤوس الأموال من مالكي المصارف وشركات التأمين في المقام الأول، كذلك أصحاب الحصص الكبرى في الشركات العالمية متعددة الجنسيات . حيث بلغت ثروات أقل من ٥% من الأفراد ما يعادل ثروات أكثر من ٨٠% من الأفراد الآخرين^(١)

ان أزمات أصحاب رؤوس الأموال من شأنها ان تؤدي الى فقدان الثقة فيما بينهم بسبب ما يصيب اطراف معينة من عجز عن الايفاء بالتزاماتهم المالية، وتناقص الأرباح او تحولها جزئياً الى خسائر. وإن ما تهدف إليه هذه الأنشطة من مساهمة في اضطراب النمو في الاقتصاد الرأسمالي، ما هو في حقيقة الأمر، الانمواء لمعدل الربح ولحجم العوائد التي يحصل عليها أصحاب الثروات الكبيرة . لقد لعب القطاع المصرفي والقطاع المالي دوراً كبيراً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة، وقد ساهم ذلك في تعميق انقطاع الصلة بين الاقتصاد السلعي (الحقيقي) والاقتصاد المالي (الرمزي)، من خلال الاتساع المالي الوهمي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية، بعيداً عن حاجات ومتطلبات الاقتصاد الحقيقي. واصبح ما يحدث في الأسواق المالية من عمليات لا ينسجم مع الطاقات الإنتاجية والموارد الحقيقية التي يتمتع بها الاقتصاد القومي.

ان إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول، قد آل الى زيادة اعداد المدينين ، وعلى وفق شروط و ضمانات ميسرة من اجل جني مزيد من الأرباح، الأمر الذي ساهم في زيادة حجم المخاطر المحيطة بعمليات تسديد الديون. وان هذا الإسراف في إصدار الأصول المالية يمكن ان يُفسر بثلاثة عوامل أساسية^(١) :-

١ . زيادة إبحام المديونية، أو ما يطلق عليه (الرافعة المالية) Leverage حيث يكون هناك نوعان من الأصول المالية أصول تمثل الملكية، وتتعلق بملكية السلع والموارد العينية من مصانع ومزارع وشركات، وتأخذ عادةً شكل الاسهم، ويتمتع هذا الشكل من الأصول بحدود في عمليات الاصدار، وترتبط هذه الحدود من حيث المبدأ العام بوجود الأصول العينية، حتى وان تفوقت عليها أحياناً .

- أصول تمثل المديونية، وتكاد تنعدم فيها الحدود والضوابط، حيث يمكن التوسع فيها الى مديات بعيدة. و قد أسرفت المؤسسات المالية في التوسع في مثل هذه الأصول، وان كانت الضوابط المصرفية والمالية قد فرضت حدوداً على عمليات الإقراض.

إن القواعد الصحيحة المتعلقة بالمحاسبة المالية تتطلب تحقيق ارتباط معقول بين عملية التوسع في حجم القروض وبين ضرورة توافر حد ادنى من الأصول الحقيقية التي يمتلكها المقترضون من أجل الوصول الى قدر ملائم من التوافق بين حجم التدفقات المالية وحجم التدفقات العينية .

٢ . تكثيف الإقراض و تركيز المخاطر

٣ . إن عمليات التوسع في الإقراض لم تتعد حدود الرافعة المالية فحسب، وإنما أصبحت تعمل هذه العمليات على وفق آلية (المشتقات المالية) Financial Derivatives والتي تقوم على أساس توليد موجات متتالية من الأصول المالية اعتماداً على أصل واحد. وقد تم التوسع في استخدام هذه الآلية من أجل توليد مصادر جديدة للتمويل، وذلك من خلال استخدام (محفظة الرهون) في الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى بضمان هذه المحفظة . ويطلق على هذه العملية بـ (التوريق) Securitization . وهذا يعني ان مؤسسات المال والمصارف لم تعد تكتفي بالقروض الأولية التي تمنحها بضمان الرهون المتاحة لديها، وإنما تعتمد الى استخدامها في توليد تدفقات مالية لاحقة . وهذا ما حصل في أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، حيث ادى تكثيف الاقتراض الى خلق تدفقات قروض مشتقة على نطاق واسع والتي تركزت في قطاع العقارات الأكثر رواجاً والأعلى ربحاً ومن ثم تركيز المخاطر الى الحد الذي عجزت فيه المؤسسات المالية عن مواجهتها .

٤ . القصور في إجراءات الرقابة و الإشراف على المؤسسات المالية و المصرفية

من حيث المبدأ تقوم المصارف المركزية في معظم الدول بالإشراف والرقابة على العمليات الائتمانية التي تمارسها المؤسسات المالية والمصرفية، إلا ان مثل هذا الإشراف والرقابة قد انتابه الضعف، او انه انعدم تماماً، لا سيما بالنسبة لمصارف الاستثمار والمؤسسات الوسيطة العاملة في مجال الرهون العقارية. وأدى ضعف الرقابة على حالات تنويع المنتجات المالية واستخدام المشتقات، الى التساهل في اصدار شهادات الجدارة الائتمانية و استسهال المقرضين و المقترضين لعمليات التوسع في الانشطة المالية، خارج نطاق الضوابط والرقابة الائتمانية وتحت تأثير مبادئ التحرير المالي وحرية رأس المال وعدم تدخل الدولة .

وبذلك فقد وفرت مبادئ التحرر المالي للمؤسسات المالية والمصرفية الغطاء اللازم لمضاعفة أنشطتها المالية الهامشية وتوسيع نطاق المضاربات والتركيز على الأرباح قصيرة الاجل، دون مراعاة لحجم المخاطر التي يمكن ان تنجم عن هذه الانشطة في الأجل الطويل .

لقد كان هناك ارتباط واضح بين تنامي التدفقات المالية وتصاعد انشطتها في الاقتصاد الأمريكي، وبين تنامي حالة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة. فالولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج، وتستورد أكثر مما تصدر، وقد شكلت حالة الانفصال بين أنشطة الاقتصاد الحقيقي

النظرى للعلوم الاقتصادية والاجتماعية

وأنشطة الاقتصاد المالي، عاملاً أساسياً في زيادة العجزات الاقتصادية منذ أزمة التضخم الركودي . ويمكن أبرز أهم معالم العجزات من خلال النقاط التالية^(١) :

١. العجز التجاري: منذ عام ١٩٧١ لم يسجل الميزان التجاري الأمريكي أي فائض، بل عجزاً يزداد سنوياً حتى وصل إلى (٧٥٨) مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، وارتفع إلى نحو (٨٤٨) مليار دولار عام ٢٠٠٨ .

٢. عجز الحساب الجاري : لقد تطور العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي مع الزيادة الحاصلة في حجم الديون الأمريكية . فبعد أن مثل عجز الحساب الجاري حوالي ٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١ ، ارتفع هذا العجز إلى ٥,٣% عام ٢٠٠٣ ، وازداد إلى نحو ٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ ، بمبلغ يقارب (٧٥٠) مليار دولار

٣. عجز الموازنة العامة : تشير البيانات الإحصائية إلى أن الموازنة العامة الأمريكية كانت قد حققت فائضاً بلغ نحو (٢٥٤,٦) مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، إلا أن هذا الفائض تراجع تدريجياً في الأعوام التالية ، حتى تحول إلى عجز بلغ ما يزيد عن (٤١٠) مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، بسبب الإنفاق العسكري المتزايد الذي يغلب على هيكل النفقات العامة كذلك تصاعد الإنفاق الاستهلاكي ولجوء الإدارة الأمريكية إلى سياسة التخفيضات الضريبية على الشركات وأصحاب الثروات الكبيرة ضمن هذه المرحلة .

٤. إجمالي المديونية الأمريكية : لقد ازداد حجم الدين العام (الحكومي) ، من (٤,٣) تريليون دولار عام ١٩٩٠ ، إلى (٨,٤) تريليون دولار عام ٢٠٠٣ ، وارتفع إلى (٨,٩) تريليون دولار عام ٢٠٠٧ ، و إلى حوالي (١٠,٦) تريليون دولار عام ٢٠٠٨ . ومن ثم فقد أصبح الدين العام يشكل أكثر من ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة .

ويعادل هذا الدين عشرة اضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ، كما يعادل ثلاثة اضعاف الديون الخارجية للدول النامية مجتمعة .

ان ثقل الدين الأمريكي لا يقتصر على الدين العام فحسب ، وإنما يشمل ديون الشركات التي بلغت (١٨,٤) تريليون دولار ، فضلاً عن ديون الأفراد البالغة (٩,٢) تريليون دولار ، التي بضمونها ديون عقارية بقيمة (٦,٦) تريليون دولار و التي كانت السبب الأساس وراء أزمة الرهون العقارية .

وبذلك يكون المجموع الكلي للديون الأمريكية (٣٦,٥) تريليون دولار ، اي ما يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ، و بمعدل يصل الى (١٢٥) الف دولار لكل فرد امريكي .

لقد كانت الولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٩ دولة دائنة قبل أن تتحول الى دولة مدينة رئيسة، ويقدر صافي حجم الدين الأمريكي للخارج بما يزيد عن (٣) تريليون دولار ، ويعود اكثر من نصف هذا الدين للمصارف المركزية العالمية، لا سيما المصرف المركزي الصيني والياباني، حيث يحتفظ المصرف المركزي الصيني لوحده بحوالي (٧٧٠) مليار دولار كاحتياطي عملة أجنبية، معظمها على شكل سندات حكومية أمريكية، اما احتياطي المصرف المركزي الياباني من العملة الأمريكية فيبلغ ما يزيد عن (٧٥٠) مليار دولار^(١) ، الامر الذي يضع كل من الصين و اليابان في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة الأمريكية

ثانياً : أزمة الرهون العقارية – أسبابها و تداعياتها –

بدأت معالم أزمة مالية تظهر إلى الوجود ، انطلقت من الاقتصاد الأمريكي اعتباراً من أيلول ٢٠٠٨ ، وقد تم وصفها بأنها (أزمة رهون عقارية) ، وذلك إشارة إلى إن قطاع العقارات في الولايات المتحدة كان السبب المباشر في اندلاع هذه الأزمة . ويندرج ذلك ضمن استفحال عملية صناعة المال في الولايات المتحدة والتي قدرت أرباحها بما يزيد عن (١,٢) تريليون دولار عام ٢٠٠٧^(٢) . وبذلك تحولت هذه الصناعة الى مرتبة الصناعة الرأسمالية الاولى ، وتراجعت أهمية القطاعات الإنتاجية والخدمات الحيوية المرتبطة بها.

يمكن تقسيم الازمات المالية الى الاقسام التالية^(٣)

١. أزمات العملة وأسعار الصرف: وتحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة ، الأمر الذي يؤثر على قدرة العملة على اداء وظيفتها كوسيط للتبادل و مخزن للقيمة في نطاق التعاملات الدولية . ومن ثم فإن الأزمات المتعلقة بأسعار الصرف من شأنها ان تولد انعكاسات واضحة على ميزان المدفوعات، و لذلك تسمى بأزمة ميزان المدفوعات Balance of payments crisis . و قد تلجأ الدولة الى خفض القيمة الخارجية لعملتها كمحاولة لزيادة الصادرات وتقليل الواردات و تحسين حالة ميزان المدفوعات، الا ان مثل هذا الاجراء قد يقود الى انهيار سعر العملة أزاء العملات الرئيسية . كما حصل في تايلاند و الذي كان أحد الأسباب في اندلاع الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ .

٢. الأزمات المصرفية : تظهر هذه الأزمات عندما تواجه المصارف زيادة كبيرة و مفاجئة في عمليات السحب على الودائع، الامر الذي يؤدي الى انخفاض حجم السيولة في داخل هذه المصارف وحصول

اختلال حاد بين عمليات السحب والايداع، ومن ثم عجز المصارف عن تلبية طلبات السحب، والوقوع في أزمة سيولة يمكن ان تمتد الى مصارف ومؤسسات مالية اخرى، نتيجة لعلاقات التشابك المالي بين هذه المؤسسات، وعدم انتظام العلاقة التناسبية بين السحوبات والايداعات Systematic Banking .Crisis

٣. وقد تكون الازمة المصرفية بشكل أزمة ائتمان Credit Crisis تنجم عن احجام المصارف عن منح الائتمانات، خوفاً من عدم قدرتها على الايفاء بطلبات السحوبات. الا ان الشكل الاول هو الشائع في الازمات المصرفية، حيث شهد التاريخ المالي لعدد من المصارف العالمية وقوع انهيارات مالية بسبب انتشار الذعر المالي واتساع عمليات السحب على الودائع.

٤. أزمت الأسواق المالية : تحدث مثل هذه الازمات نتيجة لما يعرف بظاهرة (الفقاعة) Bubble ، والتي تتكون عندما ترتفع أسعار الأصول المالية بشكل تتجاوز قيمتها الحقيقية من خلال المضاربات التي تحصل في الاسواق المالية . وكثيراً ما ترتبط هذه الحالة بأسواق الاسهم والرهون العقارية التي قد ترتفع أسعارها ليس بسبب قدرة هذه الأصول على توليد دخول عالية في الاجل الطويل ، وانما بسبب ارتفاع معدل الربح قصير الاجل. ومن ثم يصبح انهيار اسعار هذه الأصول أمراً محتملاً ناجماً عن بيعها ضمن أجل محدود، فيزداد العرض منها وتهبط أسعارها بشكل سريع و تبدأ حالة الذعر المالي بالظهور فتنهار الاسعار، ويمتد هذا الاثر نحو أسعار الأسهم الأخرى والائتمانات المتصلة بها ، ويمكن ان ينتشر الأثر على عموم القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المالية المتشابكة .

يتضح من خلال ما تقدم بأن أشكال الازمات المالية مترابطة وذات تأثير متبادل ، وان هيمنة الأنشطة المالية قد جعلتها منطلقاً للازمات الاقتصادية المعاصرة ، ومنها أزمة الرهون العقارية التي تعد أزمة اضطراب في الائتمانات العقارية و في قيمة الأصول المالية المتصلة بها .

ولكن لماذا التركيز المالي في قطاع العقارات ؟ لقد احتل قطاع العقارات المرتبة الاولى في نطاق الاستثمارات المالية، وقد ساعد على ذلك الارتفاعات الكبيرة في أسعار العقارات ، ورغبة الافراد في الحصول على المساكن. ومن ثم فإن رهن العقار من شأنه ان يتيح للأفراد الحصول على القروض اللازمة لشراء هذه العقارات . وان الارتفاعات المستمرة في أسعار العقارات قد مكنت أصحابها من الحصول على قروض اخرى جديدة مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ، وان مثل هذه الرهون توصف بأنها أقل جودة ، وقد توسعت المصارف في منحها من أجل مزيد من الأرباح .

٥. فقد شهد قطاع العقارات في الولايات المتحدة انتعاشاً واضحاً خلال المدة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ ، وتوافرت سيولة ضخمة في الاقتصاد الأمريكي مع حصول ارتفاعات متتالية في أسعار العقارات شجع

المصارف والمؤسسات المالية الأمريكية على التوسع الكبير في القروض العقارية وتخفيض معايير الاقراض وذلك على وفق الاجراءات الموضوعة من قبل مؤسستي الاقراض الاساسيتين في السوق الثانوي ، وهما مؤسسة (فاني ماي) ومؤسسة (فريدي ماك) . ومنذ عام ٢٠٠١ توسع حجم القروض من الدرجة الثانية، او ما يعرف بـ (القروض الثانوية) Sub prime loans حتى بلغت القروض عالية المخاطر في السوق الأمريكية نحو (١,٣) تريليون دولار في مارس ٢٠٠٧^(١) حيث أدت الارتفاعات المتتالية في أسعار العقارات الى ارتفاع قيمة الأصول العقارية للمقترضين الامر الذي مكّنهم من الحصول على قروض اضافية أدت الى تراكم حالات القروض الأقل جودة في الاقتصاد الأمريكي من خلال استخدام المشتقات المالية وعمليات (التوريق) على نطاق واسع، ليس في داخل السوق المالية الأمريكية فحسب، وإنما توسيع هذه العمليات الى الاسواق الاخرى ، وعن طريق المؤسسات المالية في اوربا واسيا .

٦. ان الارتفاعات المستمرة في أسعار العقارات وما اتصل بها من اتساع محمول في القروض العقارية وانتشار عمليات المضاربة في هذا القطاع قد ساهم في توليد ضغوط تضخمية في الاقتصاد الأمريكي ، مما دفع مصرف الاحتياطي الفدرالي الى تطبيق سلسلة من الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة على القروض العقارية ، بلغت نحو ٥,٢٥% في يونيو ٢٠٠٦ ، وادى ذلك الى زيادة أعباء القروض العقارية وعجز المقترضين عن سداد اقساطها ، حيث تزايدت معدلات التخلف عن السداد بنسبة كبيرة خلال عام ٢٠٠٧ ، مما أضعف السيولة النقدية للمؤسسات المالية الى حد كبير، وادى الى تراجع الطلب على القروض العقارية .

٧. وقد آلت هذه العوامل الى هبوط أسهم معظم المصارف في الاسواق المالية الأمريكية والعالمية ، حيث شهدت جميع البورصات العالمية والعربية في منتصف ايلول ٢٠٠٨ تراجع مؤشراتها متأثرة بأزمة الرهون العقارية في السوق المالية الأمريكية ، نظراً للترابط الوثيق بين المؤسسات المالية حول العالم .

وتعتمد الشركات والمؤسسات المالية العالمية، لا سيما الاوربية والاسيوية على السوق المالية الأمريكية في ترويج منتجاتها بنسبة تتعدى حدود ٧٠%^{(١)*} وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي. لا بد ان تعاني هذه الشركات والمؤسسات المالية من انخفاض حجم مبيعاتها و تراجع ربحيتها، ومن ثم فإن الازمة المالية في السوق الأمريكية، من شأنها ان تترك أثرها على الاسواق المالية العالمية على وفق درجة اعتماد هذه الاسواق على السوق الأمريكية .

وتبدأ الاسواق المالية العالمية بالتراجع والانحدار من خلال قيام صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية، بالتخلص مما في حوزتها من أسهم، حيث تزداد عمليات البيع وتقل عمليات الشراء مما يؤدي الى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها في الأسواق العالمية ، استناداً الى قاعدة تنويع المحافظ المالية وتوزيعها على أكبر عدد من الأسواق المالية بغية تقليل المخاطر المحتملة والناجمة عن تراجع قيم الاسهم في اي من الأسواق المالية العالمية.

لقد ظهرت بوادر أزمة الرهون العقارية في عام ٢٠٠٧ ، و الحقت خسائر بالمؤسسات المالية العالمية تقدر بـ (٢,٨) تريليون دولار على وفق تقديرات مصرف انكلترا المركزي ، وأتضحت معالم الازمة على نطاق أوسع اعتباراً من أيلول ٢٠٠٨ ، ويمكن ايجاز بعض تداعياتها من خلال النقاط التالية ^(١) :-

- قيام الحكومة البريطانية بتأميم مصرف Northern Rock
- انهيار شركتي (فاني ماي) و (فريدي ماك) ، وقيام مصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بتأميمهما و تحمل ديونهما البالغة (٥,٤) تريليون دولار .
- انهيار مصرف (ليمن براذرز) رابع اكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة ، اعقبه انهيار بورصة (وول ستريت) .
- الحكومة الأمريكية تؤمم اكبر مجموعة تأمين في العالم وهي (أمريكيان انترناشيونال جروب للتأمين) AIG ، من خلال منحها مساعده بقيمة (٨٥) مليار دولار ، مقابل ٨٠% من أسهمها .
- قيام المصرف البريطاني (Lloyds) بالاستحواذ على عدد من المصارف العاملة في مجال القروض العقارية في بريطانيا .
- انهيار مصرف واشنطن Washington Mutual وهو من أضخم المصارف الأمريكية المتخصصة في مجال القروض العقارية ، وتم بيعه لمؤسسة JP Morgan مقابل (١,٩) مليار دولار .
- انهيار مصرف (أندي ماك) الأمريكي، والذي كان يستحوذ على أصول بقيمة (٣٢) مليار دولار ، وودائع تصل الى (١٩) مليار دولار .
- تعرض كبرى شركات السيارات الأمريكية ، وهي (جنرال موتورز و فورد) الى أزمة مالية مما جعلها تطلب قروضاً حكومية بقيمة (٣٤) مليار دولار .
- انخفاض القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في البورصات العالمية بنحو نصف قيمتها السوقية قبل الازمة، وانخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى.
- امتداد اثر الأزمة الى المؤسسات المالية الآسيوية من خلال هبوط مؤشر البورصة في اليابان وسحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من السوق المالية الأمريكية. وارتفاع قيمة (الين) مقابل الدولار ، الامر الذي انعكس على حجم الصادرات اليابانية .
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب انكماش حجم الانتاج الصناعي، و في تقرير لوزارة العمل الأمريكية بلغ عدد العاطلين الذين يتقاضون إعانات بطالة في حدود (٤,٧٩) مليون شخص .
- طبقاً لتقديرات صندوق النقد الدول، فان معدل نمو الاقتصاد العالمي سينخفض الى ١% خلال عام ٢٠٠٩ ، ويصبح معدل النمو صفراً في الولايات المتحدة واوربا ، الا ان معدل نمو الاقتصاد الصيني سينخفض من ٩,٤% الى ٧,٥% ، كما سيتراجع معدل النمو في اليابان تحت تأثير الأزمة .
- من المتوقع ان تؤدي الازمة الى خفض معدلات التضخم نتيجة الركود العالمي وانكماش حجم التجارة الدولية، ولأول مرة منذ عام ١٩٨٢ ، وبنسبة ٢,١% .

- أدت الأزمة الى حصول تداعيات على عدد من الأسواق الأخرى غير المالية حيث انخفضت اسعار الذهب العالمية، كما شهدت أسواق النفط انخفاضاً ملحوظاً خلال فترة قصيرة، إلى أكثر من النصف، مما انعكس على حجم الفوائض المالية العربية .

-تضررت أسواق المال العربية من الأزمة المالية ، وانخفض مؤشر البورصة لا سيما في أسواق المال الخليجية، كذلك تأثرت بعض المصارف العربية نتيجة استثماراتها في الخارج . حيث قدرت حجم الخسائر في مصرف الخليج وهو خامس اكبر مصرف في الكويت ، بقيمة (٢٠٠) مليون دينار .

لقد تركزت جهود الإنقاذ الأمريكية، في اطار خطة انقاذ بقيمة (٧٠٠) مليار دولار ، تستهدف شراء أصول مالية خاسرة من المؤسسات، كذلك الدخول كشريك في الاستثمارات مع هذه المؤسسات من خلال شراء حصص من أسهمها، تصل الى حد استملاك النسبة العظمى من هذه الأسهم .

كما لجأت دول أخرى الى وضع خطط للإنقاذ ، منها بريطانيا بقيمة (٤٩٧) مليار دولار ، والمانيا بقيمة (٦٤٤) مليار دولار و فرنسا بقيمة (٥٤) مليار دولار ، كذلك فعلت الصين واليابان وايطاليا وروسيا وباقي الدول الأوروبية، والتي خصصت مبالغ كبيرة بغية إنقاذ مؤسساتها المالية و تمكينها من تجاوز مخاطر الازمة .

ومن ثم فإن أزمة الرهون العقارية يمكن أن تؤثر ولادة مرحلة جديدة من مراحل النظام الاقتصادي العالمي، قد تكون (عصراً جديداً للعولمة دون هيمنة أمريكية) ، و (إصلاحات اقتصادية عالمية في اطار إصلاح وظائف الصندوق والبنك الدوليين)*

لقد أعادت أزمة الرهون العقارية للاقتصاد الأمريكي حجمه الحقيقي ، كما أفصحت عن مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الدولية التي أخذت تتبلور ، ومن هذه المتغيرات نذكر ما يلي:

أولاً : تراجع الدولار الأمريكي كعملة عالمية مهيمنة

منذ نهاية عقد التسعينيات أخذت المؤشرات الاقتصادية تشير الى ان هناك اتجاهاً هابطاً للدولار الأمريكي، لا سيما بعد ان اكتملت حركة تدفق رؤوس الاموال الهاربة من الأزمة المالية لدول جنوب شرق اسيا بين الاعوام ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ ، لتستقر في السوق المالية الأمريكية .

ان تراجع دور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي يتضح من خلال تراجع الاداء الاقتصادي للولايات المتحدة، مقابل تطور الاداء الاقتصادي لاقتصادات أخرى . و من ثم فان الكتلة الدولارية لا يمكنها ان تصمد أمام تفاقم العجزات في الاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي تتنامى فيه قوى نقدية لدول يتمتع الحساب الجاري لميزان مدفوعاتها بتوازن افضل ، مثل العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) ، والعملة اليابانية (الين) ، فضلاً عن (اليوان) الصيني، حيث أخذت هذه العملات تمارس ضغوطها بإعادة الهيكلة الإنتاجية والمالية و التحضير لنظام نقدي عالمي جديد، في ظل الصعود

المتواصل لاقتصاداتها وزيادة قدرتها على المنافسة والتوسع في استخدام الابتكارات والارتقاء بالانتاجية .

ان مكانة العملة الدولية وسعة انتشارها انما تتحدد على وفق حصتها من التجارة العالمية و حجم الإنتاج السلعي، وان حصة الاتحاد الأوربي والاقتصادات الآسيوية أصبحت في تزايد مستمر، فضلاً عن تزايد حجم الأصول الاستثمارية لهذه الاقتصادات. وتشير الاحصاءات الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية، انه حتى حزيران عام ٢٠٠٦ ، أصبحت الدول الأجنبية تمتلك ما نسبته ٤٤% من مجموع سندات الحكومة الأمريكية (مجموع الدين العام الفدرالي)، فضلاً عن امتلاكها لنسبة كبيرة من سندات و أسهم الشركات الأمريكية^(١) وان عدم ضبط الديون الأمريكية من شأنه ان يدفع باتجاه زيادة عمليات شراء الشركات المنتجة الأمريكية، مما يؤول الى استمرار تناقص الإنتاج و تناقص الحصيللة الضريبية ، واستمرار تفاقم العجزات الاقتصادية .

وبذلك فان القبول باستمرار هيمنة الدولار على الاقتصاد العالمي يصبح بأيدي الدول الدائنة للولايات المتحدة، و لكن في إطار القيود التي تحكم عمليات التعامل بالدولار و حجم الاحتياطات الدولية من هذه العملة، الأمر الذي يضطر الدول الأخرى الى الاستمرار في دعمها للاقتصاد الأمريكي و منع حصول تدهور واسع في قيمة الدولار، من خلال الاقدام على شراء كميات كبيرة من السندات الأمريكية وغيرها من الأصول التي تشكل ديوناً على الاقتصاد الأمريكي .

ان الكتلة الدولارية أصبحت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد العالمي، ومجرد تعبير وصفي عن (قوة) الاقتصاد الأمريكي، وان قيمة الدولار الكامنة بذاته أصبحت مستمدة من الاتساع الكبير في القطاع العسكري، و في كونه الاوسع استخداماً في المدفوعات الدولية، والأكثر استعمالاً في الاحتياطات العالمية. ومن ثم لا يمكن ان نتصور وجود قرار فوري للتخلي عن الدولار، وذلك لان الدائنين الأساسيين، كالصين واليابان وغيرهما، يعلمون بأن التخلي عن الدولار يعني حصول تدهور شديد في الاقتصاد الأمريكي مما يؤدي الى ضياع ديونهم و تعرض اقتصاداتهم الى أزمات من جراء انخفاض الصادرات والخسائر المحتملة التي يمكن ان تلحق بثرواتهم المقيمة بالدولار^(٢)

الآ ان هذا لا يعني استمرار القبول بهيمنة الدولار على نظام المدفوعات الدولية، فقد أيقنت دول العالم، و بالأخص الدول الكبرى، بان الازمات المالية الأمريكية أصبحت مصدر خطر شديد يهدد اقتصاداتها، وان الدولار الأمريكي لم يعد يحمل المعايير الحقيقية التي تؤهله لقيادة العملات الدولية، وتكشف الاحصاءات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، انه خلال المدة ٢٠٠١ - ٢٠٠٧ تضاعل نصيب الدولار من اجمالي احتياطات النقد الاجنبي من ٧٣% الى ٦٤% ، في حين ازداد نصيب اليورو من ١٨% الى ٢٥%^(١) . و قد ساهمت أزمة الرهون العقارية في تعزيز هذه التوجهات من

خلال تنامي الرغبة الدولية في خفض استثماراتها في السوق المالية الأمريكية وتنويع احتياطاتها من العملات الأساسية ، ووضع قواعد جديدة لنظام النقد الدولي والمدفوعات الدولية .

ثانياً : بروز قوى اقتصادية جديدة

لقد اتجهت الانظار منذ مدة الى النهوض الاقتصادي الذي تحققه الصين كواحدة من القوى الاقتصادية العالمية الجديدة ، فضلاً عن الاقتصاد الأوربي ، اللذين يمثلان التحدي الحقيقي للاقتصاد الأمريكي في المستقبل المنظور .

كما ان الصعود المتواصل للهند للحاق بركب القوى الاقتصادية الكبرى، و التقارب في علاقاتها مع الصين ، بات يشكل خطوة مهمة باتجاه استشراف ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد، تشكل كل من الصين و الهند قطباً جديداً في ظل الشراكة الاستراتيجية التي تم الاعلان عنها عام ٢٠٠٥ بغية تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري بين هاتين الدولتين اللتين تشكلان أكثر من ثلث سكان العالم

ومما يعزز التقارب بين الصين والهند، ان الاقتصاد الهندي بدأ يحظى بنمو يقارب النمو المتحقق في الاقتصاد الصيني، وان كلا الدولتين تسعيان الى الاستفادة من مزايا ومقومات التطور المتاحة في البلد الآخر .

ان أهمية الصين كقوة اقتصادية نابعة من كونها دولة كبيرة متماسكة تمتلك مقومات واسعة للصعود والتطور السريع. فمنذ أكثر من عشرين عاماً وهي تحقق معدلات نمو اقتصادي تصل الى حوالي ٨% سنوياً، كما ان الفائض الاقتصادي الصيني غالباً ما يتحول كديون على الاقتصاد الأمريكي من أجل تغطية العجزات الاقتصادية الأمريكية، و كذلك الحال بالنسبة للفائض الياباني، حيث يشكل هذان المصدران رافدين أساسيين لانعاش الاقتصاد الأمريكي والحفاظ على قدر مناسب من التوازنات في ظل اتساع الهيمنة الدولارية على الاقتصاد العالمي .

وبحسب معلومات منظمة التجارة العالمية، فإن الصين احتلت موقعاً متميزاً في اجمالي الصادرات العالمية، اذ استطاعت الصادرات الصينية الدخول الى معظم الاسواق العالمية، بضمنها الأسواق الأمريكية، واصبحت الصين مكاناً ملائماً لتصنيع الكثير من المنتجات الأمريكية ، مقابل تراجع المنتجات الأمريكية في الاسواق الآسيوية .

ان أزمة الرهون العقارية و ما رافقها من تداعيات، من شأنها ان تُعجل من وتيرة صعود الاقتصاد الاوربي، كما ان القطب الصيني الهندي سوف يُسارع الخطى في اطار المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، فضلاً عن الاقتصاد الياباني، حيث تأمل هذه الاقتصادات تحقيق استغلال أفضل لفوائدها الاقتصادية باتجاه تقليص حجم الديون و تنويع العملات الدولية على وفق ازدياد الاهمية النسبية

للاقتصاد الاوربي و الاسيوي في الإنتاج السلعي والصادرات السلعية، وفي اطار البحث عن آليات حقيقية لإصلاح الاقتصاد الرأسمالي وإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، وان نموذج اقتصاد السوق الأمريكي الذي قاد الاقتصاد العالمي الى ما آلت اليه أزمة الرهون العقارية من نتائج، لابد ان يتوقف عند هذه الازمة في ظل الادارة الأمريكية في عهد الرئيس (اوباما) ، لكي يراجع سياسات العولمة السابقة بمشاركة القوى الاقتصادية الكبرى والدول النامية، من أجل تبني إصلاحات حقيقية واخراج أطر جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية تساعد على بناء مستقبل أفضل لدول العالم كافة. و يمكن ابراز بعض محاور الإصلاح من خلال النقاط التالية :-

أولاً : اصلاح المؤسسات الاقتصادية و النظام المالي العالمي

إن من ابرز العوامل التي ساهمت في وقوع الأزمات العالمية، هو التعارض بين الأهداف التي تأسست من اجلها المؤسسات الاقتصادية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبين السياسات التي اتبعت من قبل هاتين المؤسستين منذ اوائل عقد الثمانينيات ، فضلاً عن سياسات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحرية التجارة، و ما رافق هذه السياسات من آثار انعكست على جدوى و فعالية السياسات الاقتصادية الوطنية في دول العالم .

ان التحول الذي حصل في مهام هذه المؤسسات قد جعلها مرتكزات أساسية للعولمة على وفق نموذج السوق الأمريكية في تحرير الأسواق و الأسعار و رأس المال من الضوابط والإجراءات الحكومية التنظيمية. كما ان عملية اتخاذ القرارات في داخل هذه المؤسسات قد خضعت الى المعايير نفسها التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي، حيث يكون للولايات المتحدة المساهمة الاكبر في رأس مال هذه المؤسسات، والسيطرة على قراراتها .

ان الإصلاح الحقيقي يتطلب ان تكون هذه المؤسسات، مؤسسات عامة وليست خاضعة لدولة معينة او مجموعة معينة من الدول. وانها لا بد ان تركز مهامها على القضايا التي تحظى برغبة دولية في القيام بعمل جماعي يكون ضرورياً بالنسبة لجميع الدول وهذا يعني الاقرار بالانشطة ذات التأثير العالمي و التي تتطلب عملاً جماعياً و نظاماً فعالاً للادارة الديمقراطية العالمية global governance من اجل مراعاة المصالح الاساسية لجميع الاطراف .

ان المؤسسات الاقتصادية العالمية ، التي هي في منأى الان عن اهتمامات ومقومات التنمية المستدامة، يمكن ان تكون داعماً حقيقياً للجهود الدولية في مجال تطبيق مضامين التنمية المستدامة ، كما ان الدول المتقدمة الكبرى، هي أخرى بالالتزام بهذه المضامين ، لا سيما فيما يتعلق بحماية البيئة، والحد من التلوث، والاسهام في الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب في مختلف دول العالم، فضلاً عن تخفيف أعباء الديون على الدول النامية ودعم جهودها التنموية وزيادة حصتها من

التجارة الدولية، باتجاه تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي في اطار المفاوضات الثنائية او الجماعية وبرعاية المنظمات الاقليمية لحل مشاكل الديون والتعويضات، انسجاماً مع مبدأ المصالح المتبادلة بين الاطراف ذات العلاقة .

ان نجاح المؤسسات الاقتصادية الدولية في وظائفها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي لا يمكن ان يتحقق الا من خلال اتخاذها منهجاً مستقلاً في العلاقات الدولية ، واحترام السياسات الاقتصادية الوطنية في اختيار نموذج اقتصاد السوق الذي يتفق مع حاجاتها وظروفها . إن أزمة الرهون العقارية، هي مثال آخر على قصور الإدارة الحكومية وعدم وجود ضوابط منظمة للأنشطة المالية والمصرفية، والإصرار على تحرير اسواق رأس المال الذي يخدم بالأساس مصالح المجموعات المالية واثرياءها، وليس الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي، ومن ثم فان تفعيل دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، ليس هو حاجة للدول النامية فقط، بل هو حاجة ملحة أيضاً للدول الرأسمالية المتقدمة نفسها. وان تحرير اسواق رأس المال والتجارة الدولية على وفق الوصفات المعلنة من قبل المؤسسات الاقتصادية العالمية، ودون قوانين و ضوابط منظمة، من شأنه أن يقود الى أزمات خطيرة ، و كبح لجهود التنمية الوطنية المستدامة .

ان الاصلاح للنظام المالي العالمي لا بد ان يعيد النظر في قضية التحرير المطلق للأسواق المالية، وأن ينظر بعين الواقعية والموضوعية للمخاطر التي يمكن ان تنجم ، بشكل خاص، عن اطلاق العنان للتدفقات المالية قصيرة الاجل، التي تبحث عن الأرباح السريعة في الاسواق المالية العالمية، وضرورة تفعيل الاشراف والرقابة الحكومية على أنشطة الأسواق المالية والمصارف الخاصة من أجل التقيد بعناصر الفن المصرفي والإدارة الرشيدة للأسواق المالية والائتمانات، وذلك من خلال التأكيد على النقاط التالية :^(١)

١) ادارة السيولة والعائد : و يتضمن ذلك ضرورة تحقيق المواءمة بين التدفقات المتعلقة بالسيولة من ناحية ، والتدفقات المتعلقة بالعوائد (الارباح) من ناحية اخرى. حيث ان التركيز على السيولة فقط من شأنه ان يجعل المؤسسات النقدية بمثابة مخزن للودائع، الامر الذي يكون على حساب تحقيق قدر مناسب من الارباح من أجل الاستمرار والتطور وفي حالة التركيز على الارباح، بمعنى وضع جميع الموارد او النسبة العظمى منها، في اصول قليلة السيولة الامر الذي يجعلها غير قادرة على الايفاء بالتزامات تجاه المتعاملين و من ثم لا بد من التقيد بقواعد المواءمة وضبط العلاقة المناسبة بين هذين الاعتبارين (السيولة و الارباح) .

٢) ادارة مخاطر الائتمان والاستثمار: وذلك من خلال الالتزام الصارم بقواعد توظيف الموارد ضمن المجالات الاقل خطورة، وتنويع المحفظة الاستثمارية و التأكد من الائتمانات الممنوحة على وفق

الغري للعلوم الاقتصادية والادارة

معايير الامان والضمان، ويتطلب ذلك التأكد من الجدارة الائتمانية للمقترضين لتأمين استعادة الموارد المالية في الاوقات المحددة .

(٣) كفاية رأس المال : وهذا يعني ضرورة ان يكون رأس مال المؤسسة من الكفاية بحيث يستطيع مواجهة الظروف الصعبة، والاحتمالات المتعلقة بالديون المشكوك في تحصيلها ، و بما يساعد على استمرار الثقة بين المؤسسة والمتعاملين معها والاستمرار في اداء الوظائف والحيلولة دون الوقوع في أزمات كبيرة .

ان التدخل الحكومي في مجال الرقابة والتنظيم لا بد ان يستهدف اعادة الاعتبار للمضامين والقيم الاخلاقية في سلوك الاسواق المالية العالمية والجهاز المصرفي باتجاه تعزيز الممارسات الهادفة الى تحقيق ارتباط افضل بين العائد والاستثمار ، ووضع ضوابط لأساليب المضاربات التي تعمل على تضخيم الاسعار لصالح أصحاب الثروات الكبيرة . وهذا يعني ان سلوك الاسواق المالية والجهاز المصرفي عموماً لا بد ان يقوم على أساس وجود استثمارات حقيقية يتحمل من خلالها المستثمرون مخاطر الاستثمار، وتكون العوائد المتحققة منسجمة مع حجم المخاطر المتوقعة .

ان مثل هذه التوجهات في إصلاح النظام المالي العالمي، من شأنها ان تساعد على جعل الاستثمارات في مجال الاقتصاد المالي تقترب بشكل أفضل من الحاجات الفعلية للاقتصاد السلعي، الأمر الذي يساهم في تحقيق اتساع حقيقي للاقتصاد القومي باتجاه النمو والتطور ، ويزيد من حصانته تجاه الأزمات الاقتصادية و المالية .

ثانياً : إصلاح المؤسسة العسكرية الأمريكية

ان التحولات التي حصلت في الوضع الدولي منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي قد ساهمت في انهاء حالة الصراع بين القوتين العظميتين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق. وكان يفترض ان يؤدي تفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو، الى تفكك حلف شمال الاطلسي ، وتوجه الولايات المتحدة نحو سياسة الحد من انفاقها العسكري وتقليص قواعدها العسكرية المنتشرة حول العالم، على وفق نظرية (ميزان القوة) والتوازن الاستراتيجي . الا أن بعض منظري السياسة الأمريكية، وتحت تأثير الرغبة في الإمساك بزمام الاقتصاد العالمي وضمان توفير الدعم للاقتصاد الأمريكي، قد سعوا الى تعديل فكرة التوازن الاستراتيجي وميزان القوة بما يعرف بنظرية (ميزان التهديد)، التي وضعها (ستيفن والت) عام ١٩٨٧^(١) والتي تضمنت التركيز على مصادر تهديد جديدة من شأنها ان تبرر استمرار الحفاظ على فعالية متواصلة للقطاع العسكري الأمريكي، والاستمرار في سياسة نشر القواعد العسكرية ودعم المجمعات الصناعية الحربية باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً من الأنشطة التي يحتاجها القطاع الاقتصادي المدني .

وتشير البيانات الإحصائية بأن الإنفاق العسكري الأمريكي لا يضاهيه إنفاق أية دولة أخرى في العالم ، حيث يتجاوز حدود ٣٠% من اجمالي الانفاق العسكري العالمي ، ويعادل نحو عشرة أضعاف الميزانية العسكرية للاتحاد الأوروبي ، كما يمثل في حدود ٦% من الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي^(١) .

لقد استمرت السياسة الأمريكية في الحفاظ على ديمومة و فعالية القطاع العسكري تحت تأثير مراكز القوى المستفيدة من اتساع هذا القطاع، حيث مكن التفوق العسكري الأمريكي الولايات المتحدة من ادارة الصراع الدولي ورسم مسار الازمات الدولية، و لكن بكلفة مديونية خارجية تجاوزت الثلاث تريليونات دولار و عجوزات اقتصادية تزداد من سنة لآخرى . و من ثم فقد تحول دعم الدولار والاقتصاد الأمريكي، من دعم اقتصادي حقيقي، الى دعم عسكري تمثل في ضخامة المؤسسة العسكرية الأمريكية وانتشارها حول العالم. لقد ساهم الانفاق العسكري الواسع، في ارهاق اقتصادات الكثير من دول العالم، و تجربة الاتحاد السوفيتي السابق في هذا العصر هي واحدة من الامثلة، ولا يمكن ان تستمر أمة على هذا النمط المسرف من الانفاق العسكري والاستهلاكي، دون ان يأتي يوم انحسار قوتها و تراجع مكانتها الدولية*

ان جزءاً اساسياً من عملية اصلاح الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص، انما يعتمد على مدى استعداد الادارة الأمريكية الى اعادة النظر في النفقات العسكرية وتحويلها لصالح تخفيف الديون والحد من العجوزات الاقتصادية. وفي هذا الاطار فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية، وبعد أزمة الرهون العقارية، يمكن ان تمثل إحدى مصادر الإصلاح الاقتصادي، في ظل وجود توجهات حقيقية نحو الإصلاح والاستفادة من تجارب وسياسات الإنفاق السابقة .

العسكري للعلوم والاقتصاد والادارة

الخلاصة والاستنتاجات

١. لقد أصبحت الأنشطة المالية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي تمثل الجزء الاعظم من اجمالي الأنشطة الاستثمارية، ويات الاقتصاد المالي يمثل المظهر البارز والسمة الغالبة على عملية مضاعفة الأرباح و الثروات الشخصية وتعميق التفاوت في الدخول ، في ظل تطبيق مفاهيم تحرير الأسواق وإضعاف دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي .
٢. ان السوق المالية الأمريكية قد وفرت ظروفاً أفضل لعمليات المضاربة و زيادة معدل الربح، مما جعلها أكثر جذباً لرؤوس الأموال التي تركز معظمها في استثمارات قصيرة الأجل . ومن ثم استطاع

الاقتصاد الأمريكي الاستحواذ على جزء كبير من الأنشطة المالية العالمية في اطار نموذج اقتصاد السوق الأمريكي والاتساع الواسع للكتلة الدولارية .

٣. ان الاتساع في الاقتصاد الأمريكي يقوم على اساس استمرار تفاقم العجوزات الاقتصادية و المالية، والاعتماد المتزايد على الفوائض الاقتصادية والديون الخارجية في تغطية هذه العجوزات، وبغية الحفاظ على نمط الانفاق الاستهلاكي والعسكري، والابقاء على الدولار الأمريكي كعملة مهيمنة في المدفوعات والاحتياطات الدولية .

٤. ان الاقتصاد الأمريكي قد شكّل مصدراً لانحراف الاقتصاد الرأسمالي العالمي عن الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، اذ تحول الى اقتصاد مستهلك اكثر من كونه اقتصاداً منتجاً في ظل تعاظم الأنشطة الخدمية والمالية، وبناء الثروات غير المرتبطة بالانتاجية، مقابل تراجع الأنشطة الاقتصادية الحيوية و دور القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .

٥. لقد ابتعدت المؤسسات الاقتصادية العالمية، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، عن مهامها الأساسية التي وجدت من أجلها، مما ساهم في اضعاف دور هذه المؤسسات في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والنقدي و ادى الى زيادة حالة الانحراف في النظام الاقتصادي العالمي .

٦. ان ازمة الرهون العقارية هي حصيلة لحالة الانحراف وعدم الانضباط التي تسود السوق المالية الأمريكية و المؤسسات المصرفية العالمية. وقد أفصحت هذه الازمة عن مدى هيمنة مراكز المال على قرارات الاستثمار والعمليات الائتمانية، وعدم الالتزام بمعايير الضمان وقواعد العمل المصرفي ، مما جعل سلوك الأنشطة المالية تجري بمعزل عن حاجات الاقتصاد و الموارد الحقيقية المتاحة .

٧. ان الحد من الازمات المالية والتقليل من مخاطرها، يتطلب اصلاحاً للنظام الاقتصادي العالمي، والمؤسسات الاقتصادية العالمية باتجاه تفعيل قواعد المشاركة في اتخاذ القرارات والتكافل بين الدول لدعم جهود التنمية الوطنية المستدامة، في اطار نظام اقتصادي عالمي جديد تتعدد فيه القوى الاقتصادية و عملات التسويات الدولية على وفق استحقاقاتها من عمليات الإنتاج و التجارة الدولية .

٨. ان إصلاح الاقتصاد الرأسمالي العالمي يرتبط بشكل وثيق بإصلاح القطاع العسكري و تقليص النفقات العسكرية، لا سيما فيما يتعلق بحجم الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يعد أحد الأسباب المهمة في تفاقم حجم الديون الخارجية على الولايات المتحدة و زيادة العجوزات الاقتصادية ، فضلاً عن ضبط الانفاق الاستهلاكي ومصادر تمويله بما يتناسب مع الموارد و القدرات الحقيقية للاقتصاد الأمريكي .

المصادر

أولاً : الكتب و المجلات :

١. د. فؤاد مرسى : ((الرأسمالية تجدد نفسها)) ، سلسلة عالم المعرفة (١٤٧) ، الكويت ، ١٩٩٠
٢. جون ستيل جوردون : ((امبراطورية الفرو)) ، ترجمة : محمد مجد الدين باكير ، سلسلة عالم المعرفة (٣٥٨) ، الجزء الثاني ، الكويت ، ٢٠٠٨

٣. د. عماد محمد علي عبد اللطيف : ((اندماج الاسواق المالية الدولية)) ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢
٤. د. محمد مرعشلي : ((في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة)) ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط١ ، ١٩٨٧
٥. محمد سرحان : ((خطر السياسة الامريكية و تردى الاقتصاد العالمي)) ، دار الجيل للطباعة و النشر ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥
٦. د. مظهر محمد صالح : ((تناقضات رأس المال المركزي في عصر العولمة)) ، قضايا العولمة ، نشرة شهرية تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (١) ، السنة الاولى ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٢
٧. د. عماد جاد : ((أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الاطلسي)) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٤) ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٨
٨. هلموت سميث : ((حلف شمال الاطلسي في القرن الحادي و العشرين)) ، ترجمة : مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، مجلة آفاق استراتيجية ، العدد (١) ، أيلول ٢٠٠٠
٩. د. سمر عبد الستار أمين : ((القوة العظمى المهيمنة - دراسة في نموذج القيادة الامريكية للنظام العالمي الجديد)) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد (٣٢) ، ٢٠٠٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد
١٠. شريط عابد : ((أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية و العربية)) ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر ، العدد (٣٨) ، ربيع ٢٠٠٧

ثانياً : المواقع الالكترونية :

١. د. حازم البلاوي : ((الازمة المالية العالمية الحالية - محاولة للفهم)) ، الموقع الالكتروني : www.iid-alraid.com
٢. نبيل شبيب : ((أزمة مصرفية ام أزمة النهج الرأسمالي)) ، الموقع الالكتروني : www.aljazeera.net
٣. د. خالد بن عبد الرحمن المشعل : ((الآثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر)) ، الموقع الالكتروني : alminbar.al-islam.com
٤. احمد السيد النجار : ((أزمة المالية و الانتخابات الامريكية)) ، الموقع الالكتروني : acpss.ahram.org.eg
٥. أسامة التويني ، نقلاً عن كتاب ((حروب البترول الصليبية و القرن الامريكي الجديد)) ، للكاتب عبد الحي يحيى زلوم . الموقع الالكتروني : www.alokab.info/forums/index
٦. غازي الصوراني : ((أزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد العربي)) ، الموقع الالكتروني : www.pflp.ps
٧. د. عبد الله شحاتة : ((الأزمة المالية - المفهوم و الاسباب)) ، الموقع الالكتروني : www.Pidegypt.org
٨. د. صلاح عبد الكريم : ((قصة امبراطورية التمويل و الديون)) ، الموقع الالكتروني : maaoon.blogspot.com
٩. ((العجز التجاري الامريكي)) ، الموقع الالكتروني : alibakeermaktooblog.com
١٠. ((الدولار الامريكي بداية التراجع)) ، الموقع الالكتروني : www.alarabonline.org
١١. ((تنامي التساؤلات حول هيمنة الدولار العالمية)) ، الموقع الالكتروني : www.alsharqalawsat.com
١٢. ((أزمة المالية العالمية - تقارير)) ، الموقع الالكتروني : sharkiaonline.com
١٣. ((أزمة المالية تعصف بقائمة أثرياء العالم)) ، الموقع الالكتروني : www.islamonline.net
١٤. ((الصين و الدولار)) ، الموقع الالكتروني : www.masreyat2.org
١٥. ((أزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاد العالمي)) ، الموقع الالكتروني : www.aljazeera.net

* ان محاولات إيجاد مخرج لأزمة التضخم الركودي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي ، قد مهدت لبروز الافكار الليبرالية الجديدة ، و هي المرحلة التي بدأت بدعوة (ماينغريت تاتشر) في انكلترا عام ١٩٧٩ ، و (رونالد ريغان) في الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ ، لتطبيق سياسات ليبرالية جديدة لاصلاح الاقتصاد الرأسمالي ، و التأكيد على اقتصاديات جانب العرض و عدم تدخل الدولة ، كبديل عن أفكار المدرسة الكينزية التي أكدت على جانب الطلب الكلي الفعال و ضرورة تدخل الدولة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي . للتفاصيل حول أثر السياسات الليبرالية الجديدة في تعاضل الانشطة المالية في الاقتصاد الأمريكي ، انظر : جون ستيل جوردون : ((امبراطورية الثروة)) ، ترجمة : محمد مجد الدين باكير ، سلسلة عالم المعرفة (٣٥٨) ، الجزء الثاني ، الكويت ٢٠٠٨ ، ص ص ٢١٧ - ٢٥٤

(١) حول صعود الاقتصاد الرمزي و هيمنته على الاقتصاد السلعي ، انظر :

د. فؤاد مرسي : ((الرأسمالية تجدد نفسها)) ، سلسلة عالم المعرفة ، (١٤٧) الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٣٣ - ٢٦٢

(٢) انظر د. مظهر محمد صالح : ((تناقضات رأس المال المركزي في عصر العولمة)) ، قضايا العولمة ، نشرة شهرية تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (١) ، السنة الاولى ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ كذلك ص ٩

* كان (سام ولتون) مؤسس شركة wal-mart يعد أغنى رجل في الولايات المتحدة ، بثروة قدرت عام ١٩٨٨ بحوالي (٦,٧) مليار دولار . و في تقرير صدر عن مجلة (فوربس) الأمريكية في أوائل ٢٠٠٩ ، أشار الى ان أربعة أفراد من عائلة (ولتون) الذين آلت اليهم الثروة ، أصبحوا يملكون في حدود (٧٠) مليار دولار . و احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى ، و بعشر مراتب من العشرين الاولى لأثرياء العالم . و جاءت بريطانيا كثاني أكبر دولة من حيث مراتب الاثرياء ، في حين حصل (بيل جيتس) مؤسس شركة Microsoft الأمريكية على لقب أغنى رجل في العالم بثروة بلغت (٤٠) مليار دولار ، على الرغم من خسارته (١٨) مليار دولار بسبب الأزمة . حول بناء الثروات الشخصية في الاقتصاد الأمريكي انظر : -

١. جون ستيل جوردون : ((امبراطورية الثروة)) ، مصدر سابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٦

٢. ((الازمة المالية تعصف بقائمة أثرياء العالم)) ، الموقع الالكتروني : www.islamonline.net

⁽¹⁾ نبيل شبيب : ((أزمة مصرفية أم أزمة النهج الرأسمالي)) ، الموقع الالكتروني : www.aljazeera.net

⁽¹⁾ انظر : د. حازم الببلاوي : ((الازمة المالية العالمية الحالية - محاولة للفهم -)) ص ٢ - ٦ ، الموقع الالكتروني : www.iid-alraid.com

⁽¹⁾ انظر :-

١. شبكة الاخبار العربية \ المحيط \ الموقع الالكتروني : moheet.com

٢. احمد السيد النجار : ((الازمة المالية و الانتخابات الأمريكية)) ، الموقع الالكتروني : acpss.ahram.org.eg

٣. د. حازم الببلاوي : ((الازمة المالية العالمية الحالية - محاولة للفهم -)) مصدر سابق ص ١٠

٤. د. خالد بن عبد الرحمن المشعل : ((الاثار الاقتصادية للإرهاب الدولي مع التركيز على احداث الحادي عشر من سبتمبر)) ، ص ١٨ ، الموقع الالكتروني : alminbar.al-islam.com

⁽¹⁾ اسامه التويني ، نقلاً عن كتاب (حروب البترول الصليبية و القرن الأمريكي الجديد) ، للكاتب عبد المحي يحيى زلوم ، الموقع الالكتروني : www.alokab.info/forums/index

كذلك (الصين و الدولار) الموقع الالكتروني : www.masreyat2.org

⁽²⁾ غازي الصوراني : ((الازمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد العربي)) ، الموقع الالكتروني : www.pflp.ps

⁽³⁾ د. عبد الله شحاتة : ((الازمة المالية - المفهوم و الاسباب)) ، الموقع الالكتروني : www.pidegypt.org

⁽¹⁾ ((الازمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاد العالمي)) ، الموقع الالكتروني : www.aljazeera.net

⁽¹⁾ د. حازم الببلاوي : ((الازمة المالية العالمية الحالية - محاولة للفهم -)) ، مصدر سابق ، ص ٩

⁽¹⁾ انظر في هذا المجال :-

١. ((الازمة المالية العالمية و اثرها على الاقتصاد العالمي)) مصدر سابق .

٢. د. صلاح عبد الكريم : ((قصة امبراطورية التمويل و الديون)) ، الموقع الالكتروني : Maaoon.blogspot.com

٣. د. المهدي محمد صالح ابراهيم و آخرون : ((الازمة المالية العالمية و تداعياتها)) ، الموقع الالكتروني : www.greenbookstudies.com

* ان آفاق مثل هذا التحول قد برزت ، حتى في افكار المقربين الى نموذج اقتصاد السوق الأمريكي ، و منهم (فرانسيس فوكوياما) صاحب كتاب (نهاية التاريخ) ، الذي نشر مقالاً بعنوان ((انهيار امريكا كمؤسسة)) ، قال فيه ((ان الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الان كقوة مهيمنة على العالم .. و ان قدرة امريكا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ستضعف و ستتضاءل معها موارد البلاد المالية . كما ان المفاهيم و النضائح و حتى المعونات التي تقدمها للعالم لن تحظى بذلك الترحيب الذي تتلقاه الان)) . انظر غازي الصوراني : ((الازمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاد العربي)) ، مصدر سابق ، نقلاً عن ((مجلة نيوزويك ، اول اكتوبر ٢٠٠٨)) .

⁽¹⁾ ((العجز التجاري الأمريكي)) ، الموقع الالكتروني : alibakeermaktooblog.com

(٢) ((الدولار الأمريكي بداية التراجع)) ، الموقع الالكتروني :- www.alarabonline.org

(٣) ((تنامي التساولات حول هيمنة الدولار العالمية)) ، الموقع الالكتروني :- www.alsharqalawsat.com

* في تقرير (لمجلس الاستخبارات القومي الأمريكي) عام ٢٠٠٥ ، بعنوان (رسم مستقبل العالم) ، حذر فيه الأمريكيين من تراجع نفوذهم في العالم بحلول عام ٢٠٢٠ ، بسبب تفاقم حجم الانفاق العسكري و العجزات الاقتصادية و تنبأ التقرير بصعود الصين و الهند كقوتين دوليتين تمتلكان مقومات كبيرة لتحقيق مزيد من التطور الاقتصادي و التكنولوجي .

(٤) ((الازمة المالية العالمية – تقارير) ، ص ١٠ الموقع الالكتروني : sharkiaonline.com

(٥) للمزيد من التفاصيل ، انظر : د. عماد جاد : ((أثر تغير النظام الدولي على حلف شمال الاطلسي)) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٣٤) ، القاهرة ، اكتوبر ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٤ – ٢٠ ، كذلك ، هلموت سميت : ((حلف شمال الاطلسي في القرن الحادي و العشرين)) ، ترجمة : مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية ، عمان ، مجلة آفاق استراتيجية ، العدد (١) ايلول ٢٠٠٠ ، ص ص ١٢٣ – ١٢٨

(٦) د. سرمد عبد الستار أمين : ((القوة العظمى المهيمنة – دراسة في نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد)) ، سلسلة دراسات استراتيجية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد (٣٢) ، ٢٠٠٢ ، ص ١١

* كتب المؤرخ الأمريكي (بول كنيدي) يقول ، ((ان الانتشار الزائد لامبراطورية خارج حدودها ، مع انفاقها الزائد على قواها العسكرية للاحتفاظ بهذا الانتشار ، بشكل يفوق معدل انفاقها على الجوانب الداخلية الاخرى ، من اقتصادية و اجتماعية و علمية و تعليمية ، يؤدي مع الوقت الى تفاقم الحالة الاقتصادية ، و من ثم الى انحسار القوة العظمى و اضمحلالها و عودة الدولة الى حجم الدولة الاصلي ، أي نهاية وجودها الامبراطوري)) ، نقلاً عن د. حازم الببلاوي : ((الازمة المالية العالمية الحالية ، محاولة للفهم)) ، مصدر سابق ، ص ٣٤